الصباح الاقتصادية
AL-SABAH

No. 4409 | الجمعة | 3 ربيع الآخر 1444 هـ | 28 أكتوبر 2022 م | السنة الخامسة عشرة

www.alsabahpress.com Alsabah Media

انخفضت بشكل طفيف بمعدل 0.1 في المئة

«ضمان الاستثمار»: 100.6 مليار دولار.. عمليات تأمين الواردات السلعية العربية في 2021

حصة الدول العربية في إجمالي الالتزامات القائمة عالميا انخفضت إلى 7.4 % خلال العام الماضي

كشفت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) عن تراجع قيمة العمليات القائمة لتأمين الاستثمار والتمويل والصادرات الموجهة إلى الدول العربية ضد المخاطر التجارية والسياسية بنسبة 1 % إلى 219 مليار دولار بنهاية عام 2021 لتمثل نحو 7.4 % من إجمالي الالتزامات العالمية للعام نفسه.

وأوضحت المؤسسة في بيان صحفي بمناسبة إصدار النشرة الفصلية الثالثة "ضمان الاستثمار" لعام 2022، أنه رغم تحسن الأداء الاقتصادي في معظم الدول العربية خلال عام 2021، وعودة النشاط في القطاعات الإنتاجية والخدمية، وانتعاش التجارة العربية، والارتفاع الملحوظ في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية خلال العام 2021، فقد شهدت العمليات الجديدة لتأمين التمويل والصادرات الموجهة إلى الدول العربية (الواردات) ضد المخاطر التجارية والسياسية انخفاضا طفيفا بمعدل 0.1 % خلال عام 2021 لتبلغ 100.6 مليار دولار، تغطي نحو 10.4 % من إجمالي الواردات السلعية العربية لنفس العام.

وأضافت المؤسسة في افتتاحية النشرة أنه وفي إطار حرصها على المتابعة والدراسة الدقيقة لتطورات الأسواق ومستجدات قطاع تأمين التجارة والاستثمار عالميا وإقليميًا وبالتعاون مع اتحاد بيرن، قامت برصد أبرز سمات وتفاصيل قطاع تأمين التمويل والاستثمار والصادرات الموجهة إلى الدول العربية على النحو التالي:

• استحوذت الدول العربية على 3.7 % من مجمل الالتزامات الجديدة لتأمين للاستثمار والتمويل والصادرات في العالم بنهاية العام 2021.

• تأمين الصادرات الموجهة للدول العربية في مختلف الآجال استحوذ على النصيب الأكبر من الالتزامات الجديدة بحصة 93.8 %، فيما بلغت حصة التأمين ضد المخاطر السياسية ما نسبته 4.5 %، ونحو 1.7 % للمنتجات الإضافية الأخرى.

انفوغرافيك توضيحي

• تركزت التزامات التأمين الجديدة جغرافيا في 5 دول عربية استحوذت على 77.6 % من الإجمالي وهي: الإمارات 25.1 %، والسعودية 17.2 %، ثم مصر 16.1 %، ثم قطر 11 %، ثم المغرب 8.1 %.

• واصلت وكالات ائتمان الصادرات العامة في المنطقة العربية استحواذها على الحصة الأكبر من إجمالي الالتزامات الجديدة، بحصة 63 % خلال عام 2021، في مقابل حصة 37 % لشركات التأمين الخاصة.

• تركزت التزامات تأمين الصادرات الجديدة في المدين المتوسط والطويل في قطاعات النقل والموارد الطبيعية والتصنيع والبنية التحتية والطاقة بحصة إجمالية بلغت نحو 55 %، فيما استحوذت القطاعات نفسها على نحو 76.7 % من إجمالي الالتزامات الجديدة للتأمين ضد المخاطر السياسية في المنطقة العربية خلال عام 2021.

•سجلت التعويضات المدفوعة عن التزامات التأمين في المنطقة العربية انخفاضا بمعدل 44.4 % لتبلغ نحو 357 ملايين دولار خلال عام 2021، كما انخفضت التعويضات المستردة بنسبة 12 % الى نحو 417 ملايين دولار خلال العام نفسه.وتماشيا مع الوضع الراهن، أكدت المؤسسة حرصها على المتابعة الدقيقة لما يشهده العالم من تحديات كبيرة ناتجة عن الحرب الروسية الأوكرانية وتصاعد التوتر في عدة مناطق حول العالم واضطراب سلاسل الإمداد العالمية وارتفاع معدلات التضخم ومستويات الأسعار وتغير هيكل وطبيعة التعاملات التجارية والاستثمارية إضافة إلى ارتفاع مستويات المخاطر السياسية والتجارية التي تعد أحد العناصر الحاكمة لقطاع التأمين في التعاملات العابرة للحدود.وفي هذا السياق تؤكد المؤسسة سعيها إلى تعزيز قدراتها الشاملة في مواجهة التحديات القائمة والمحتملة، كما تحرص على تعزيز تحالفاتها مع اللاعبين الإقليميين والدوليين الرئيسيين في قطاع التأمين وفي مقدمتهم اتحاد بيرن واتحاد أمان وجميع وكالات تأمين الصادرات والاستثمار في المنطقة والعالم.

وتؤكد المؤسسة أنها واستنادا إلى خبرتها السابقة في الأسواق بعمليات تجاوزت 23 مليار دولار حتى الآن، ستواصل دعمها للمصدرين والمستثمرين في المنطقة عبر تأمين عملياتهم ضد المخاطر السياسية والتجارية وبما يعود بالنفع على مختلف الأطراف واقتصادات الدول الأعضاء.

«أسواق المال» تقدم 4 بلاغات للنيابة لشبهة وقوع جرائم

تقدمت هيئة أسواق المال بـ 4 بلاغات لنيابة سوق المال ضد شركات وأفراد عن وقوع جرائم.

ويختص البلاغ الأول بوقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة (209) من قانون الجزاء الكويتي رقم 16 لسنة 1960 وتعديلاته، والمادة (70) من القانون رقم 37 لسنة 2014 بإنشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات.

كما يخالف المادة (125) من القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته، وذلك لقيام المبلغ ضده بنشر تغريدة تحتوي على تعليق مسيء للهيئة ومتهما إياها بخلاف الحقيقة باتخاذ إجراء لم تقم به في الواقع.

بينما البلاغ الثاني يؤكد وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة (63)، والبند (1) من المادة (126) من القانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته.

حيث قيام المُبلغ ضدها بمزاولة أنشطة أوراق مالية دون الحصول على التراخيص اللازمة من الهيئة، بالإعلان على موقعها الالكتروني بأنها تعمل في الصناديق الاستثمارية، وإعلان آخر عن الاكتتاب في طرح أسهم.

هيئة أسواق المال

ويختص البلاغ الثالث بوقوع الجرائم المنصوص عليها في البندين رقمي (1و3) من المادة (126)، والبندين رقمي (1و3) من المادة (127) من القانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته.وقام المُبلغ ضدها شركة مدرجة في البورصة بممارسة أحد أنشطة الأوراق المالية دون الحصول على الترخيص اللازم من الهيئة، كما تأخرت دون مبرر في تزويد الهيئة ببعض المستندات التي يوجب القانون تقديمها.

وامتنعت الشركة المبلغ عنها من تمكين موظفي الهيئة من الاطلاع على بيانات ومعلومات ترى الهيئة أهمية الاطلاع عليها، كما زوت الهيئة ببيانات غير صحيحة ومضللة.

أما البلاغ الرابع جاء لوقوع الجريمة المنصوص عليها في البند (3) من المادة (127) من القانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته، لقيام المبلغ ضدها (شركة مدرجة في البورصة سابقاً) بتزويد الهيئة ببيانات غير صحيحة ومضللة.

بضغط 6 قطاعات على رأسها الطاقة

«الأحمر» يغطي المؤشرات.. و«العام» يهبط 9.8 نقاط

جلسة حمراء للبورصة

تراجعت مؤشرات البورصة جماعياً في ختام تعاملات أمس الخميس؛ بضغط 6 قطاعات، وعلى رأسها الطاقة.

وأغلقت البورصة تعاملاتها على انخفاض مؤشرها العام 9ر8 نقاط ليبلغ مستوى 7231ر08 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر14 في المئة.

وتم تداول 132ر4 مليون سهم عبر 8498 صفقة نقدية بقيمة 38ر3 مليون دينار (نحو 116 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 7ر2 نقاط ليبلغ مستوى 5428ر85 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر13 في المئة من خلال تداول 57ر3 مليون سهم عبر 2768 صفقة نقدية بقيمة 6ر9 ملايين دينار (نحو 19ر9 مليون دولار).

كما انخفض مؤشر السوق الأول 11ر07 نقطة ليبلغ مستوى 8091ر48 نقطة من خلال تداول 75 مليون سهم عبر 5730 صفقة بقيمة 31ر6 مليون دينار (نحو 95ر7 مليون دولار).

في موازاة ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 23ر2 نقطة ليبلغ مستوى 5583ر86 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر41 في المئة من خلال تداول 50ر8 مليون سهم عبر 1908 صفقات نقدية بقيمة ستة ملايين دينار (نحو 18ر18 مليون دولار).

وبلغت قيمة التداول أمس 38.37 مليون دينار، وزعت على 132.40 مليون سهم، بتنفيذ 8.49 ألف صفقة.

وأثر على أداء الجلسة تراجع 6 قطاعات على رأسها الطاقة بـ 2.64 %، بينما ارتفع 6 قطاعات يتقدمها التكنولوجيا بـ 2.01 %، فيما استقر منافع وحيدا.

على مستوى الأسهم، تقدم "الإنماء" القائمة الخضراء بـ 10.70 %، فيما جاء "ألافكو" على رأس التراجعات بـ 11.89 %.

وتصدر سهم "ألافكو" نشاط التداول من حيث الكمية بحجم بلغ 25.02 مليون سهم، بينما تصدر "بيتك" السيولة بقيمة 9.65 مليون دينار، منخفضاً 0.12 %.

أرباح «دبي الأولى» تقفز 174 % خلال الربع الثالث

قفزت أرباح شركة دبي الأولى للتطوير العقاري في الربع الثالث من عام 2022 بنسبة 174 % سنوياً، وفق بيان لبورصة الكويت أمس الخميس.

بلغت أرباح "دبي الأولى" في الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 سبتمبر الماضي 780.55 ألف دينار، مقابل 284.89 ألف دينار بالربع الثالث من عام 2021.

وحققت الشركة ربحاً في التسعة أشهر الأولى من العام الجاري بقيمة 1.66 مليون دينار، مقارنة بـ871.29 ألف دينار ربح الفترة المناظرة من العام السابق، بنمو 91 %.

وعزا البيان ارتفاع الربح إلى زيادة إيرادات الإيجارات وإيرادات بيع عقارات بغرض المتاجرة وعكس مخصصات لم يعد لها ضرورة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وكانت "دبي الأولى" قد سجلت أرباحاً في النصف الأول من العام الجاري بقيمة 881.88 ألف دينار، مقارنة بـ586.39 ألف دينار في الستة أشهر الأولى من العام السابق، بنمو 50 %.

«سنام العقارية» تتحول للخسائر في الربع الثالث

أظهرت القوائم المالية لشركة سنام العقارية للربع الثالث من العام الجاري، تحولها من الربحية إلى الخسائر، على أساس سنوي؛ وفق بيان لبورصة الكويت أمس الخميس.منيت "سنام العقارية" في الثلاثة أشهر المنتهية 30 سبتمبر بخسائر بقيمة 60.63 ألف دينار، مقابل أرباحاً بقيمة 103.02 ألف دينار خلال الفترة المماثلة من 2021.

وعزا البيان تلك النتائج إلى أسباب متعلقة بإعادة هيكلة أصول الشركة.

وفي التسعة أشهر الأولى من العام الجاري تقلصت أرباح "سنام العقارية" بنسبة 97.64 % لتسجل 9.01 ألف دينار، مقابل أرباحاً بقيمة 383.46 ألف دينار خلال الفترة المماثلة من العام الماضي.وتقلصت أرباح "سنام" في النصف الأول من 2022 بنحو 75.16 % إلى 69.64 ألف دينار، مقابل 280.44 ألف دينار أرباح الفترة نفسها من 2021.